

ذلك وهو شبهة المناولة المقررة بالاجازة والصحة والقوة فالعراقي لم يعل
 ياذن له في روايته لا يطلها المتقدمون فيما ذكروا كتب اليد بالاجازة فقط واشترط
 يعني جمهور الحديثين في اصل صحة الرواية المنانولة اقرارها بالاذن بالرواية
 وهي اذ المناولة اذا حصل هذا الشرط انواع الاجازة وينتقل عن السماع والقول
 عند ابي حنيفة والشافعي واحمد واخرون وذهب بعضهم الى انها كالسماع في القوة منهم
 مالك بن اشير والزهري كذا في التقریب وقال القاضي زكريا في شرح الفية العراقي
 جماعة الى ان المناولة او في من السماع ووجه بان التفتة بالكلمات مع الاجازة او في
 من التفتة بالسماع وان ثبت لما يدخله الوهم على السماع والسمع والخيار ما قدنا
 من افعالها عن القراءة والسماع فوفا سائر انواع الاجازة التي يجب بيان
 بعضها لما فيها من التاويل والتعيين والتخصيص اي تعيين الرواية التي اراد الاذن
 بها واخصارها بنسبها ولا يكون في الاجازة المعينة الا ذكر شخصتها وليس
 ليس العيان كالبينان والاصول في المناولة ما اوردته البخاري في تعليقه وكتاب العلم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لعمير السريتي كتابا وقال لا تقر حتى تبلغ
 مكاة كذا وكذا في مبلغ ذلك الكتاب قرأه على الناس واخبرهم بامور النبي صلى الله
 عليه وآله وصورة اهل بيته والمناولة مع الاذن ان يدع الشيخ اصله او ما يقوم مقامه
 وهو المنوع المقابل له للطالب متعلق بدينه او يحصر من الاضطرار الطالب اصل
 الشيخ فيقول للشيخ هذه روايتك فبنا ولبينه واجزى بها قال ابو حنيفة فانما اعرض
 الطالب الكتاب على الشيخ تاملا للشيخ وهو عارف متيقظ للعلم صحة او يتركه
 تحت يده فيمر عليه بالمقابل له ان لم يكن متيقظا وقال العراقي وان لم ينظر فيه
 ولم يتحقق عنده انه روايته ولكن اعتدل على ضم الطالب وهو ثقة يفتد على
 شك فله ان يجيزه ويناوله وان لم يكن ثقة للشيخ ان يقول اجزت لك به ان
 كان مروياتي انتهى كلام العراقي في معناه ويقول للشيخ له في الصورتين اي صورة
 كدفع والاخصار هذه اي هذا المكتوب وثنا في الخبر روايتي عن فاروق وهذا
 على سبيل التخييل او اقتضاها على الروايات وانما قلنا ان يقول هذا مقرري او
 سمو على او مكتوب به الا ان كان كذلك فاروق حتى اجزت لك به والطالب ان

يقول اخبرني فلان اجازة ومناولة او نافذ واجازتي او اذن لي بكذا او شرط
 او شرطه ان يكتب المناولة المذكورة ارفع ان يكتب اي الشيخ الطالب منه اي من اوله
 الكتاب اما التملك وفي معناه الوفاق عليه على العاقبة والنظر في امانته العارية
 لتسقله يقال عليه والاي وان لم يكتبه من نقله ومنه بلت وقول ان ناوله
 بدل من قوله والاي في بعض النسخ فان ناوله بانها فقهاء تحذروا في اي وان
 ناوله وهو ظاهر واستمر في الحال فلا يبين اربعة اشياء هي هذا النوع
 من الاجازة عليها من احوالها كزيادة مزية اي مرتبة في نفس المراسم و
 ان خصفت على كثير منهم على الاجازة المعينة وفي نسخة فلا يبين لهذا الزيادة
 مزية على الاجازة بالغة قال الشيخ والقريب وقال جماعة من اصحاب الفقه والاصول
 لا فائدة لهذه المناولة لكن قد بما وحيدنا شيخوخ الحديث بروا لهذا المزية
 معتبرة على الاجازة التخلي ووجه ما رواه اهل الحديث ان الطالب ربما يرضع بعد
 مجرور اليد استمره الشيخ منه ويغلب على ظنه سلامة من التعمير فيظفر بفتح
 مقابل له باخبار ثقة صح ان فيه مراعاة سنة المناولة ولو صورة وهي اي اجازة
 المعينة ان يجوز الشيخ برواية كتاب معين كصحح الضارح ويعين له كيفية روايته
 كرواية ابن جرير الطبري عن ابي محمد عبد الله الرضحي عن محمد بن يوسف القزويني عن
 ابي حنيفة ويحتمل ان اراد بكتابة الرواية كونه بالقراءة او السماع او الاجازة واذا
 خلت المناولة صلاذ ان لم يعقبها عند الجمهور قال العراقي وان خلت من اذن
 المناولة مثل نصي والمصحح باطله وصحح ما اعتبره الرواية من اوله اياه تقوم
 مقام ارسال اليد بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الرواية بالكتابة جماعة
 من الائمة ولو لم تقترن ذلك بلاد ان كانهم انفقوا في ذلك بالقرينة اي كان
 بعض الحديثين برواه ما كتبت اليهم مشا يتخيم مع عدم ذكر الاذن لما علموا
 ان مقصود التناجيل من كتب العمل بالمكتوب وتعليم ونشره وروايته نظم ايو
 المستخبات في التلميح من سعد ومنصور وعوا الصحاح المشهور بين اهل الحديث كذا
 قال العراقي ولم يظفر في تزق قولي باين من اوله الشيخ لا طالب وبين ارسال
 للكتاب من موضع الى اخره خلا كما مر منها عن الاذن حتى يقال صحة الرواية والثاني

المجردة

الكتاب من بلاد